

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قال في تجريد العناية إذا أتلّفها بعد الحول ففي ذمته على الأظهر .
- ويأتي كلام الزركشي على هذا القول .
- وقيل إن أتلّفها بعد الحول فإن قلنا يملكها فهي في ذمته وإن قلنا لا يملكها فهي في رقبته .
- هذا المذهب على ما يأتي .
- واعلم أن العبد هل يحصل له الملك من غير تمليك سيده أم لا فيه خلاف سبق في أول كتاب الزكاة عند الفوائد التي ذكرت هناك .
- فمتى أتلّفها أو فرط حتى تلفت فإن كان قبل الحول فهي في رقبته نص عليه وعلى السيد الفداء أو التسليم .
- وإن كان بعده فإن قلنا يملكها فهي في ذمته وإن قلنا لا يملكها فهي في رقبته هذا المذهب نص عليه وجزم به في المغني والمحرر والنظم وقدمه في الشرح والفروع .
- قال الحارثي وهذا إنما يتجه على تقدير أن السيد لم يملك لكونه لم يتملك استنادا إلى توقف الملك على التملك وفيه بعد .
- وقال في الشرح أيضا ويصلح أن ينبني على استدانة العبد هل تتعلق برقبته أو ذمته على روايتين .
- قال الحارثي وهو تخريج حسن لشبه الغرم بعد الإنفاق بأداء المقترض .
- وقال أبو بكر في زاد المسافر لأبي عبد الله في ضمان ما أتلّفه العبد قولان أي روايتان .
- إحداهما في رقبته كالجناية .
- والأخرى في ذمته وبالأول أقول .
- قال السامري ولم يفرق قبل الحول وبعده .
- وقال بن عقيل لا يتجه الفرق في التعلق بالرقبة بين ما قبل الحول وبعده